تطورات السودان الداخلية (١٩٥٦ـ ١٩٦٣) وأثرها على العلاقات مع العراق

أ. م. د. ذاكر محي الدين عبد الله العراقي
قسم التاريخ / كلية الآداب
جامعة الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

حفلت السنوات (١٩٥٦-١٩٦٣)_ في العراق والسودان على السواء_ بتطورات سياسية مهمة ومختلفة تركت تأثيراتها الواضحة على مجمل تطور العلاقات بين البلدين. وكان للعراق مساهماته ومواقفه ومتابعاته الواضحة منها، على الرغم من تواضعها في بعض جوانبها، لكنها في إطارها العام كانت ضمن نهج السياسية الخارجية العراقية المتبعة ومنذ بداية العهد الملكي في العراق وحتى سقوطه عام ١٩٥٨، والقائمة على أساس أنها جاءت انعكاسا واضحا للتأثيرات الداخلية والدولية في آن واحد، ومع ذلك فقد أعرب العراق في العهد الملكي ومنذ وقت مبكر عن مشاعره الأخوية القومية تجاه المتغيرات والتطورات السياسية لأشقائه في الأقطار العربية ومنها السودان خلال المدة (١٩٥٦-١٩٥٨)، منطلقا في ذلك من مسعاه قوة إقليمية ذات طموح لا يتوقف عند تعزيز مكانته الخليجية بل يتعداه الى الرغبة في أن يكون مركزا للسياسة العربية[١]، ولعل أول إشارة رسمية بهذا الصدد، ما جاء في بيان حكومة ناجي شوكت عام ١٩٣٢، التي أكدت فيه أنها تسعى الى تعزيز

الأواصر الأخوية ((..بالبلدان العربية بصورة مباشرة لتؤدي الى تعزيز روح الإخاء والمنافع المشتركة..))[٢].

تبنت معظم الحكومات العراقية في العهد الملكي هذا التوجه في حدوده وإمكاناته الظرفية، ولم يتغير الشيء الكثير في سياسة العراق الخارجية بعد تغير نظام الحكم فيه من النظام الملكي الى النظام الجمهوري اثر قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨ في العراق، حيث يمكننا أن نتلمس وبوضوح أن للتنافس بين العراق ومصر انعكاساته على مواقف العراق من الأحداث التي وقعت في الأقطار العربية ومنها السودان(١٩٥٨-١٩٦٣)، ولاسيما لأدراك صانع القرار السياسي في العراق أهمية السودان بالنسبة لمصر عمقا حيويا وامتدادا طبيعيا لوادي النيل[٣].

- العراق وإعلان استقلال السودان عام ١٩٥٦:

أعلن استقلال السودان في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦، وتم قبوله في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦ عضوا في جامعة الدول العربية بعد حصوله على الإجماع العربي فيها، فزاد انضمامه هذا _ وكما يرى البعض _ من تعزيز عروبته التي شكك بها الاستعمار[٤]، وأعلن مبارك زروق وزير الخارجية السوداني آنذاك في مؤتمر صحفي عقده بالخرطوم عن انتهاج السودان سياسة خارجية تقوم على الحياد في الصراع الدولي القائم آنذاك بين الكتلتين الشرقية والغربية، وان بلاده ستتخذ الموقف ذاته الذي اتخذته الأقطار العربية تجاه (إسرائيل) بمقاطعتها اقتصاديا وسياسيا، كما أعلن أيضا، تأكيدات بلاده إزاء مواقفها الرافضة للدخول في أي حلف من الأحلاف الدولية التي كانت قد أعلنت آنذاك[٥]، وتم في ٦ شباط ١٩٥٦ قبول السودان عضوا في هيئة الأمم المتحدة بالإجماع بعد أن حصل على موافقة مجلس الأمن على ذلك وحسب ميثاق الهيئة[٦]، وكان للعراق دورا واضحا في دعم ومساندة الطلب السوداني، وبكل ما أوتيَّ من دور قوي في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وهو ما أكدته الوثائق العراقية[٧].

حظي الإعلان عن استقلال السودان بالاهتمام الواسع من لدن الأوساط الرسمية وغير الرسمية العراقية، فقد وصفته جريدة البلاد المقربة من السلطة في العراق بأنه أعظم((..حدث لعام ١٩٥٦ في إفريقيا الجنوبية..))[٨]، وتناولت وسائل الإعلام العراقية ووثائق الخارجية

العراقية وباهتمام بالغ تفاصيل افتتاح البرلمان السوداني وإعلان الاستقلال والاحتفال الخاص المعد لذلك الحدث المهم بعد (٥٦) عاما من الاحتلال المباشر[٩].

نشرت الصحافة العراقية أيضا، برقيات التهنئة التي انهالت على السودان من الملوك ورؤساء الأقطار العربية والأجنبية، وكان من بينها برقية الملك فيصل الثاني، التي نشرت بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٥٦، ومما جاء فيها:((..يسرني في هذه المناسبة السعيدة وقد نال الشعب السوداني الشقيق أمانيه في الحرية والاستقلال أن ابعث إليه تهاني وتمنياتي القلبية لرفاهيته وتقدمه..))[١٠]، ورد عليه مجلس السيادة السوداني ببرقية جوابيه جاء فيها:((..تلقى مجلس السيادة برقية جلالتكم الكريمة بمناسبة استقلال السودان وقيام جمهورية ذات سيادة فيه بكل غبطة وسرور وقد كلفني مجلس السيادة أن ارفع لجلالتكم شكرهم العظيم وتمنيات الشعب السوداني لجلالتكم والشعب العراقي النبيل الشقيق الرفاهية والتقدم..))[١١].

في الإطار ذاته، أيد الدكتور برهان الدين باش أعيان وزير خارجية العراق(١٧ كانون الاول ١٩٥٥–٢٠ تموز١٩٥٧) في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وفي معرض رده على أسئلة الصحفيين حول استقلال السودان، ((..بأنه يؤيد طلب السودان بدخول الأمم المتحدة واعتبر ذلك ربحا للأقطار العربية..))[١٢]، ومن جهتها أعلنت الحكومة العراقية اعترافها بالحكومة السودانية واستقلال السودان رسميا ونشر في الصحف العراقية في ٣ كانون الثاني ١٩٥٦، في خطاب رسمي صادر عنها، ومما جاء فيه:((..يسرني أعظم السرور أن ابلغ دولتكم بقرار الحكومة العراقية الاعتراف رسميا بدولة السودان وإنها تزف اصدق التهاني بهذه المناسبة السعيدة سائلا الموالى أن يجعل من هذا الحدث التاريخي فاتحة مباركة للتعاون الأخوي الوثيق بين العراق والسودان ..))، وعلى اثر ذلك ابلغ إسماعيل الأزهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي ورئيس الوزراء السوداني (١٩٥٥–١٩٥٦) الحكومة العراقية شكر السودان بالاعتراف الرسمي العراقي بحكومته واستقلاله ومتمنيا في الوقت ذاته للعراق دوام التقدم والازدهار[١٣].

وفي مجلس الأمة العراقي، طالب النائب محمد الجميل (نائب ديالى) بالتعجيل بإقامة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والسودان وتوجه بهذا المعنى الى وزير الخارجية العراقي بقوله:

((..بعد أن استكمل السودان عناصر سلطاته وسيادته واعتراف العراق بكيانه الدولي فهل تنوي الحكومة إتباع هذه الخطوة الموفقة بخطوة أخرى وهي المبادرة لإنشاء علاقات سياسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع السودان ..))[١٤].

ويبدو أن الحكومة العراقية استجابت لطلب هذا النائب، وأرسلت تعلم حكومة السودان عن نيتها بتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، كما أنها أعلمتها كذلك بعزمها إيفاد نجيب الراوي[١٥]، سفيرا عن المملكة العراقية لدى السودان. وقد أعرب وزير خارجية السودان في رسالة بعثها الى الحكومة العراقية عن ترحيبه بهذا القرار وشكر الحكومة العراقية ((..لما عبرت به من النوايا الطيبة والإخاء الصادق..))، ومرحبا في الوقت ذاته بترشيح نجيب الراوي بهذا المنصب والذي وصفه بان ((..السودانيين يعرفونه معرفة شخصية ويعدونه من الرعيل الأول من مجاهدي العروبة..)).وعد هذا الترشيح اكبر دليل على((..مكانة السودان عندكم وهي المكانة التي يحتلها العراق الشقيق في نفوسنا ..))، واعلم الحكومة العراقية بان حكومته ستعلم العراق بوقت قريب عن تعيين ممثلا عنها فيه[١٦].

على اثر ذلك تم تعيين عز الدين شبيكه قائما بالأعمال السودانية في العراق، إلا انه سرعان ما تم تبديله في تشرين الاول١٩٥٦[١٧]، حيث جرى تعيين جمال محمد احمد سفيرا فوق العادة ومفوضا من قبل الحكومة السودانية لدى العراق، وقد أرسل احمد محمد صالح رئيس مجلس السيادة السوداني رسالة خاصة بذلك جاء فيها:((..إن ما خبرناه من أخلاقه وهمته وما لمسناه من مقدرة في المناصب العامة التي تقلدها يجعل لنا وطيد الأمل في أن يكون النجاح حليفة في تأدية المهمة العالية التي عهدنا إليه بها ولاعتمادنا على خبرته وعلى ما سيبذله من صادق الهمة في أن يكون أهلا لعطف جلالتكم وتتلقوا منه القبول وتمام الثقة فيما ينقله إليكم من جانبنا..))[١٨].وعلى هذا الأساس قدم جمال محمد احمد أوراق اعتماده للحكومة والبلاط الملكي العراقي، وعبر خلالها السفير السوداني عن امتنانه لتلك الحفاوة وحسن الاستقبال[١٩].

ولعل ذلك يعكس غبطة القيادة العراقية بهذا الحدث التاريخي– استقلال السودان– وما سيترتب عليه من تأثيرات على الحراك البيني العربي _ العربي، اثر وصوله لاعبا جديدا

يسعى قطبي الساحة العربية لاستقطابه: العراق يسعى لضم السودان الى دائرة حلف بغداد أو على الأقل تحيده عن دائرة المناوئين له، ومصر تسعى لان يستمر نفوذها وتواجدها في ما تعتبره عمقها الاستراتيجي وامتدادها الطبيعي، وعلى الرغم من نيل السودان استقلاله، فقد ظل لمصر يدها الطولى في التأثير على الحراك السياسي السوداني وبجلاء، أفصحت عنه التطورات اللاحقة لاستقلال السودان' كما أفصحت عن نجاح واضح ومحدود للعراق– على الرغم من إخفاقه في ضم السودان الى حلف بغداد– في تحييد السودان عن طرفي النزاع العربيين على اقل تقدير، وفي توثيق أواصر العلاقات الأخوية بين العراق والسودان. والى جانب ذلك يمكنا أن نتلمس أيضا تفهم سوداني لطبيعة التنافس العراقي– المصري وأثره على العلاقات البينية العربية، واستثمار ذلك لتحقيق بعض المكاسب الداخلية والخارجية للسودان.

_ العراق والتطورات السياسية في السودان ١٩٥٦–١٩٥٨:

وكانت الحكومة العراقية على اطلاع كامل بكل مجريات الحراك السياسي في الدولة السودانية الفتية، ولاسيما أزمة الحكومة الائتلافية التي ترأسها إسماعيل الأزهري والتي حاول فيها إشراك ممثلو الأحزاب السودانية (الوطني الاتحادي والأمة والأحرار الجنوبي والاستقلال الجمهوري)، والمشكلة على أساس أنها حكومة جبهة وطنية متحدة تأخذ على عاتقها تحقيق برنامجها السياسي ووضع دستور لسودان ما بعد الاستقلال ورسم سياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول الأخرى بما يمكنه من تعزيز استقلاله وسيادته وأمنه الوطني[٢٠]، إلا أن هذه الحكومة فشلت في تحقيق ذلك، بسبب نقل الأحزاب المؤتلفة فيها خلافاتها الى داخل مجلس الوزراء، مما جعلها عاجزة عن الاتفاق على أي قضية، بل أن هذه الخلافات انتقلت الى داخل تكتل الأزهري ذاته، ما أسفر عن انشقاق حزب الاتحاد الوطني وظهور حزب الشعب الديمقراطي بزعامة على عبد الرحمن الأمين، أدى كل ذلك الى تقديم إسماعيل الأزهري استقالة حكومته في تموز١٩٥٦[٢١].كما تابعت هذه التقارير عملية التصويت داخل البرلمان السوداني لاختيار رئيس وزراء جديد، الذي تنافس عليه كل من عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري((..ففاز الأول بأغلبية ٦٠صوتا مقابل ٣٠ صوتا حصل عليها منافسه..))، تشكل على إثرها حكومة ائتلافية

في٧ تموز ١٩٥٦ضمت حزبي الأمة و الشعب الجمهوري والأحرار الجنوبي وترأسها عبد الله خليل[٢٢].

لاحظت الوثائق العراقية أن هذه الحكومة اعترضت سبيلها مشاكل عديدة داخلية وخارجية، تحددت الداخلية منها_ وحسب الوثائق العراقية_ بمشكلتين رئيستين :الأولى الاتفاق على آلية اختيار رئاسة الدولة، والثانية مسالة وضع دستور دائم للبلاد، فقدمت الوثائق العراقية معلومات وافية عن إدارة الحكومة السودانية لهاتين الأزمتين، حيث تمكنت من حل الأزمة الأولى عن طريق اتفاق جميع الأحزاب السودانية الممثلة في البرلمان السوداني على تشكيل مجلس سيادة مكون من خمسة أشخاص، وحلت الأزمة الثانية باعتماد دستور الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣على أن تشكل لجنة فنية قانونية تأخذ على عاتقها تغير بعض فقراته بما يتناسب مع استقلال السودان، وليكون بمثابة دستور مؤقت للبلاد ابتدءا من مطلع عام ١٩٥٦[٢٣].

ولعل من أهم المشاكل الخارجية التي واجهتها هذه الوزارة تمثلت في موقف السودان من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦والموقف الرسمي من دول العدوان، فقد رصدت السفارة العراقية المعارضة العنيفة التي شنها إسماعيل الأزهري ضد الحكومة السودانية التي اكتفت((..باستنكار العدوان والتأيد في حفاظها على حريتها وسيادتها على أراضيها والطلب من دول المعتدية أن تحترم قرار هيئة الأمم المتحدة فتسحب جنودها من الأراضي المصرية فورا حتى يستتب الضامن والسلام والدعوة الى تقديم المساعدات المادية والمعنوية ..))الى مصر في أروقة البرلمان السودان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، مستهجنا ذلك وواصفا إياها بأنها حكومة((..عاجزة عن الاستجابة للمطالبة الشعبية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع كل من بريطانيا وفرنسا..))[٢٤].

وفي الجلسة ذاتها ناقش أعضاء البرلمان((..الأضرار السياسية والاقتصادية التي تنتاب السودان في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا ..))، وقد نقلت لنا هذه الوثائق المحاور الرئيسة التي تناولها النقاش والتي تحددت بـ((..إن الأسواق البريطانية هم أعظم مستهلك للمحاصيل السودانية..وان قطع العلاقات يحرم السودان من هذه الأسواق

ويشل اقتصادياتنا..إن موقع السودان الجغرافي بين مستعمرات بريطانيا وفرنسا يعرضه الى تحكم بريطانيا وفرنسا بمقدراته في وقت لا يملك السودان جيشا قويا يمكن الاعتماد عليه..إن هناك عشائر كثيرة تسكن الحدود السودانية المتاخمة لهذه المستعمرات..ولطالما كانت هذه القبائل مصدر ثورات قد تستغلهم بريطانيا وفرنسا لصالحها فيتعرض السودان الى حروب عشائرية هو في غنى عنها..إن قطع العلاقات لا يفيد مصر إلا من الناحية المعنوية فقط..))[٢٥].وكان الشعب السوداني قد استنكر العدوان وسار في مظاهرات شعبية صاخبة يعلن فيها مساندته لمصر وطالبها بالوقوف الى جانب مصر وإعلان التعبئة العامة في السودان للدفاع عن مصر[٢٦].

في الإطار ذاته، يبدو أن الضغوط التي مارستها بريطانيا على رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد(١٧ كانون الاول ١٩٥٥-٢٠ تموز١٩٥٧) والوصي عبد الإله(١٩٣٩-١٩٥٣) كان لها انعكاساتها على السلك الدبلوماسي العراقي حول العديد من القضايا التي كانت مطروحة آنذاك، منها مسالة الموقف من دول العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، والموقف من الصين الشعبية التي كانت تسعى لنيل اعتراف الأمم المتحدة بها، وكانت تسعى لإقامة علاقات مع العديد من دول العالم ومنها السودان. ففي لقاء بين القائم بالأعمال العراقي وعبد الله خليل رئيس الوزراء في ٢ كانون الأول ١٩٥٦، أثار القائم بالأعمال مسالة الموقف من الصين الشعبية والاعتراف بها ومسالة العدوان الثلاثي والموقف السوداني من دول العدوان التي كان منها بريطانيا حليفة العراق.وقد أكد عبد الله خليل للقائم بالأعمال العراقي في الخرطوم((..أن الموقف السوداني من مسألة قطع العلاقات مع دول العدوان لم يتبدل..))، وبالنسبة للموقف من مطالب الصين فقد أكد عبد الله خليل((..أن اعتراف السودان بالصين مرتبط ارتباطا مباشرا بالاعتراف الدولي في هيئة الأمم، فإن اعترفت الأمم المتحدة بها اعترف السودان..))، في إشارة الى عدم خضوع السودان للضغوط المصرية آنذاك للاعتراف بالصين الشعبية باعتبارها دولة شيوعية((..كما أراد المصريون والشيوعيون، وهي صامدة [السودان]ضد التهديدات والدعايات المغرضة..))[٢٧].

وأضاف التقرير أن الحكومة السودانية لم((..تخف استيائها من موقف السفارة المصرية ودعايتها [السامة المفرطة]، كما أن الصحف المناوئة لمصر بدأت بشن حملة على مصر والسفارة المصرية والشيوعيون وتحاسبها على موقفها المعادي للعراق..))، وأكد التقرير على حصول السفير العراقي على تأكيدات سودانية على اهتمام الحكومة السودانية وفي مقدمتهم عبد الله خليل رئيس الوزراء، الذي وعد بمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر لمناقشة موقف السفارة المصرية في الخرطوم المعادي ودعايتها للسودان، وفي حالة فشل المهمة((..بإيقاف الدعاية المصرية واستمرار نشاطها ضد السودان والعراق، ستتخذ الحكومة السودانية خطوات صارمة منها قد تؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين..))[٢٨].

وفي وثيقة أخرى، أكد تقرير السفارة العراقية أن عبد الله خليل رئيس الوزراء زار القاهرة في ١٢ كانون الأول ١٩٥٦، ونقل للحكومة العراقية أن الأوساط ((..المطلعة غير متفائلة من نجاح مهمة الوفد السوداني، نظرا لتصلب المصرين المعروف في مواقفهم ونظرهم للقضايا بمنظار خاص يتلاءم مع مصالحهم فقط ..))، وأكد التقرير أن في حالة فشل المهمة تتوقع الأوساط أن يكون للسودان مطلق الحرية في أي موقف تتخذه حكومته في نطاق علاقاتها مع مصر ووفق ما تمليه عليها مصلحة البلاد، ومن ذلك ((..تطبيق قانون الطوارئ ضد الشيوعيين وصحفهم التي أخذت [تعبث] في البلاد ومن المنتظر أن يحصل توتر في العلاقات السياسية بين الخرطوم والقاهرة..))، على الرغم من أن جهودهم هذه((..باءت بالفشل ..))[٢٩].

وتجدر الإشارة الى أن السيد عبد الرحمن المهدي[٣٠]، زعيم طائفة الأنصار وحزب الأمة كان قد أثنى كثيرا في لقائه مع القائم بالأعمال العراقي في الخرطوم آنذاك، على الجهود العراقية الداعمة للسودان ومؤكدا في الوقت ذاته على أن السودانيين لن ينسوا دور المساعدة التي لقيها بلدهم من العراق في أدق مرحلة في كفاحه من اجل نيل استقلاله ((..وكنا آنذاك ننظر يمينا وشمالا الى بلد صديق يساندنا في مطالبنا العادلة وتقرير مصيرنا فوجدنا ذلك بالعراق الشقيق الذي تربطنا وإياه روابط أخوية متينة ..))[٣١]، هذا فضلا عن وجود ((..روابط وثيقة آنذاك بين عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني ونوري السعيد رئيس وزراء العراق الذي كان

كثيرا ما يبعث بوزير خارجية العراق فاضل الجمالي الى السودان لتنسيق المواقف بين البلدين..))[٣٢].ولم يخف السيد عبد الرحمن المهدي في لقائه هذا امتعاضه من الموقف المصري تجاه قضية الاستقلال، متهما إياها في الوقت نفسه بأنها بذلت على حد قوله كل جهد((..لتشويه سمعتنا وبث الداعية ضدنا والتدليل للعرب وغيرهم بان السودان بلد متأخر وجزء لا يتجزأ من مصر، وكادت أن تنجح في مساعيها فأبعدت عنا جميع [البلدان العربية] الأخرى عدا العراق، ولولا مساندة العراق وخاصة في شخص فخامة نوري باشا السعيد ومواقفه لخسرنا المعركة..)) [٣٣].

وفي الإطار ذاته التقى السيد عبد الرحمن المهدي بالقائم بالأعمال العراقي في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٦ على اثر دعوة وجهها السيد المهدي له لتناول طعام الإفطار في يخته الخاص، وقد حضر الدعوة كبار رجال السياسة السودانية وحزب الأمة، وكان من بينهم الصديق نجل السيد عبد الرحمن المهدي وإبراهيم احمد وزير المالية وجمال محمد احمد سفير السودان المعين في العراق الذي لم يتسلم بعد مهام عمله فيه، دار الحديث خلال اللقاء حول الروابط الأخوية المتينة التي تربط بين البلدين الشقيقين، وتطرق فيه المهدي الى افتقار السودان المستقل حديثا((..الى أشياء كثيرة لدعم استقلاله وتركيزه على أسس متينة القائمة على تنمية اقتصادية متينة كتلك الحاصلة في العراق ورفع مستوى المعيشة لأبنائه..))، وأضاف((..أننا نحتاج الى مساعدات مالية وفنية ونعتقد أن لديكم من الخبرة والإمكانات ما يفيدنا في هذا الباب..))، وعندما أبدى القائم بالأعمال استعداد العراق لتلبية احتياجات السودان، أكد عليه المهدي بان السودان((..بحاجة الى رؤوس أموال أجنبية لتشغيلها في مشاريع اقتصادية وزراعية وعمرانية على أن تكون رؤوس أموال فردية لا حكومية حيث يوجد في السودان مجال واسع لتشغيل هذه الأموال بما يحقق استفادة مزدوجة للسودان ولأصحاب رؤوس الأموال..))[٣٤].

ولم ينس السيد عبد الرحمن المهدي في لقائه هذا، أن يغمز في قناة العلاقات المصرية – العراقية المتوترة آنذاك_ على اثر إعلان قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥، وموقف مصر المعارض لذلك[٣٥]_عندما أعرب للقائم بالأعمال العراقي عن استعداد مصر وأصحاب

رؤوس الأموال المصرية لتحقيق هذا الاستثمار، ومؤكدا في الوقت ذاته حرص بلاده((..على عدم الإقدام على ذلك لما يعنيه استثمار الأموال المصرية في السودان من أهداف سياسية معروفة..))، أضف الى ذلك وعلى حد قول المهدي ذاته((..أن مصر نفسها مفتقرة اليوم الى المعونة الاقتصادية وهي تعاني أزمة خانقة ..))، وانتهى اللقاء بتأكيد المسؤولين السودانيين على ضرورة نقل رغبة السودان هذه الى حكومة العراق، وأجاب السفير العراقي((..أن العراق يعتبر قضية السودان قضيته ويتمنى كل خير له واستكمال استقلاله على أسس قويمة..))[٣٦].

ومما تجدر ملاحظته أن إشارة المهدي السابقة، وان كانت خارج المؤسسة الحكومية السودانية فإنها ذات أهمية كبيرة، إذا ما علمنا انه يتمتع بتأثير واضح في مجرى الأمور السياسية في السودان، ولاسيما وان رئيس الوزراء عبد الله خليل كان آنذاك زعيما لحزب الأمة الذي يرعاه المهدي، وهي تظهر بجلاء مدى استيعاب ساسة السودان لمجمل التطورات العربية البينية، وتأثير ذلك على العلاقات بين السودان والمجموعة العربية والدولية وبطبيعة الحال العلاقة مع العراق ومصر.

مع أن السودان قد أعلن على لسان وزير خارجيته معارضة بلاده للأحلاف، فان موقف السودان المعارض من حلف بغداد بدا بعد الاستقلال وكأنه متأرجحا غير واضح تجاه تبني العراق لهذا الحلف، الأمر الذي أدى الى حدوث نوع من الاستفزاز الذي أثار الحكومة العراقية ودفعها لتوجيه سفيريها في القاهرة والخرطوم للاستفسار وللاحتجاج على ما بدر من بعض المسؤولين السودانيين في القاهرة، وكان نوري السعيد قد اقترح في تموز ١٩٥٦ ضم السودان الى اللجنة الاقتصادية في حلف بغداد، غير أن بريطانيا ارتأت التريث خشية تكرار ما حدث في الأردن نظرا للروابط الوثيقة بين مصر والسودان[٣٧].

ففي مساء يوم ١٣ كانون الأول ١٩٥٦ بثت إذاعة صوت العرب القاهرية تقريرا لها نسبته الى علي عبد الرحمن وزير الداخلية السوداني زعمت فيه انه هاجم حلف بغداد في أثناء زيارته للقاهرة آنذاك، الأمر الذي أدى الى حمل إحدى الصحف السودانية الموالية للعراق والمعارضة للنفوذ المصري على مهاجمة هذا التقرير والوزير الذي صرح به، وجاء ذلك في افتتاحية صحيفة السودان الجديد التي وجهت اللوم للوزير المذكور على موقفه هذا.وبعد عودة

الوزير المذكور من القاهرة قام السفير العراقي بمقابلته وأطلعه على تصريحه الأنف الذكر الذي تداولته الصحف الموالية لمصر والمعارضة لحلف بغداد.وفي اللقاء أعرب الوزير السوداني عن نفيه القاطع للتصريح أعلاه، ومرجحا في الوقت ذاته، أن يكون التقرير المشار إليه مختلقا ومنسوبا إليه، وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٥٦عقد وزير خارجية السودان مؤتمرا صحفيا تناول أعمال الوفد السوداني في هيئة الأمم المتحدة، وأجاب على أسئلة عديدة كان منها ما يتعلق بموقف السودان من حلف بغداد فدافع بذكاء عن حلف بغداد، ومؤكدا على انه((..حلف أوجدته ظروف العراق الخاصة وهو في صميم شؤون العراق الداخلية..))[٣٨] .

ولتحقق أفضل العلاقات بين البلدين وصل إلى بغداد في ٢٢ آذار ١٩٥٧ وفدا سودانيا برئاسة عبد الله خليل رئيس الوزراء ومحمد احمد محجوب وزير الخارجية، فدخل على أثرهما الجانبان في مفاوضات أسفرت عن صدور بيان مشترك أكد اتفاقهما على جملة من القرارات التي تصب في تعزيز العلاقات بين البلدين، ومما جاء في البيان المشترك:" أعربت البعثة (السودانية)عن عزمهما الأكيد على توطيد أواصر المودة والتعاون بين القطرين الشقيقين والعمل على دعمهما وتعزيزهما، وان هذه الزيارة أتاحت الفرصة للعراق " لتجديد عواطف الغبطة والسرور بتحقيق استقلال السودان، وللإعراب عن خالص الرجاء في ان يكون عهد الاستقلال في السودان عهد تقدم واستقرار" [٣٩].

ولم تكن الأجواء العربية المتوترة آنذاك الناجمة عن ردود الأفعال العربية المختلفة من حلف بغداد غائبة عن هذه المباحثات، مع تقديمه اي مؤشر يظهر استعداد السودان للانضمام للحلف واقتصار البيان على تأكيده على اتفاق الجنبان على " تبادل الآراء في الموقف العربي العام ..وعلى وجوب جمع كلمة العرب وتبادل وجهات النظر فيما بينهما بصراحة تامة"، وان انجح سبيل لتحقيق ذلك هو بعدم" تدخل أي بلد في شؤون أي بلد عربي أخر"[٤٠]، وكأن البيان يغمز من طرف خفي إلى المواقف والضغوطات والتدخلات المصرية المعارضة لحلف بغداد وتوجهات الحكومة العراقية في حشد الدعم العربي والإقليمي له، واثر ذلك على العلاقات العربية –العربية.

وأوضح البيان كذلك اتفاق الجانبين على تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال العراقية في مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان، ولتحقيق هذه الغاية " ستوفد الحكومة العراقية بعثة اقتصادية لزيارة السودان لدراسة وسائل تحقيق هذه الأهداف "، كما اتفق الجانبان على وضع الدراسات " الضرورية لتحقيق التعاون الثقافي على أوسع نطاق ممكن "[٤١] .

وفي الإطار ذاته، اتصل السفير السوداني جمال محمد احمد بالحكومة العراقية في تموز ١٩٥٧ وتناقش معها حول إمكانية التعاون بين البلدين في مجال المواصلات والاتصالات وقد لقي طلبه هذا استجابة من لدن الحكومة العراقية بهذا الشأن، حيث أوعزت لوزاراتها المختلفة باتخاذ التدابير الخاصة بذلك[٤٢].

وحين أعلن الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨[٤٣]، تلقى الملك فيصل الثاني برقيات التهنئة بالمناسبة من قبل رؤساء الأقطار العربية والإسلامية والصديقة، كان من بينها برقية بعث بها عبد الفتاح المغربي رئيس مجلس السيادة السوداني آنذاك أعرب فيها((..عن خالص أمنياته للشعبين العراقي والأردني في الرقي والنجاح تحت ظل هذا الاتحاد..))[٤٤].

تابعت الحكومة العراقية وباهتمام واضح التطورات السياسية في السودان، ومنها الانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجرائها في نهاية آب ١٩٥٧، إلا أن الظروف الجوية حالت دون ذلك وقرر مجلس السيادة إجرائها في ٢٩شباط –١٠اذار١٩٥٨، وتم فيها انتخاب مجلس الأمة السوداني((..بهدوء تام وبحماس منقطع النظير حتى بلغت نسبة الناخبين فيه ١٠٠%في بعض المناطق الشمالية..))من السودان[٤٥].

عدت وثائق الخارجية العراقية هذه الانتخابات((..مثالية إذ جرت في جو من الديمقراطية والتعاون التام بين الحزبين الحاكمين..))، ووجدت ان خير دليل على نزاهة الانتخابات تمثل في ((..سقوط عدد من الوزراء المتنفذين فيها أمثال علي عبد الرحمن وزير الداخلية ورئيس حزب الشعب، وميرغني حمزة نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والري والقوة الكهربائية، وحمادة توفيق وزير التجارة والصناعة والتموين وأمين السيد وزير الصحة وبنيامين

لوكي وزير الأشغال وجوني كورين البوم وزير الثورة الحيوانية والفريد مير جوك وزير الثروة المعدنية وأمين التوم وزير الدولة الثاني ..))[٤٦]، وأكدت هذه الوثائق أن نتائج الانتخابات كانت((..مفاجئة كبيرة، إذ فاز حزب الأمة بالأكثرية، ولكنها ليست الأكثرية المطلقة التي توقعها أنصاره..في حين أصيب الحزب الوطني الاتحادي بخيبة أمل كبيرة في هذه الانتخابات، خاصة وان زعماء الحزب صرحوا بأنهم سيفوزون بما لا يقل عن ١٣٧مقعدا..))[٤٧]، في تلك الانتخابات[٤٨].

تابعت الخارجية العراقية أيضا، التصويت في مجلس الأمة لاختيار رئيس الحكومة الائتلافية الجديدة، وبعد فرز الأصوات حصل((..عبد الله خليل على ١٠٣ صوتا بينما حصل إسماعيل الأزهري على ٤٤صوتا واستانسلاوس بياساما على ٢٦ صوتا..))، فشكل على اثر ذلك عبد الله خليل حكومته الثانية في٢٧ آذار ١٩٥٨، ولاحظت الوثائق العراقية أيضا، الأزمة التي واجهت خليل في اختيار أعضاء وزارته والتي استمرت((..ثمانية أيام بين الحزبين المؤتلفين الأمة وحزب الشعب كادت تطيح بالائتلاف الجديد بسب كثرة الراغبين في دخول الوزارة من أعضاء حزب الشعب..))، والتي لم تحل إلا بعد تدخل زعيمي الحزبين السيد عبد الرحمن المهدي والسيد على الميرغني، وتم توزيع المناصب الوزارية بين الأحزاب الفائزة المؤتلفة، ولاحظت الوثائق العراقية أن التشكيلة الوزارية الجديدة تميزت بتولي بعض الوزراء أكثر من منصب وزاري واحد، وأدى أعضاء الوزارة اليمين الدستورية أمام رئيس وأعضاء مجلس السيادة في مساء اليوم نفسه في القصر الجمهوري [٤٩].

تابعت الحكومة العراقية عبر تقارير الخارجية العراقية، تطورات الوضع الداخلي السوداني، وذلك عبر بيان الحكومة السودانية المتعلق بسياستها الخارجية، والتي ستكون حسب البيان ((..سياسة خارجية محايدة..)). ولاحظت الحكومة العراقية، ومن خلال البيان، استعداد حكومة السودان لقبول المعونة الخارجية[٥٠]، ولاسيما الأمريكية منها، والتي أثارت في حينها جدلا واسعا[٥١]، كما أوضحت وثائق الخارجية العراقية، تأزم الأوضاع الاقتصادية في السودان نتيجة لهبوط الرصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية في البلاد لضعف الإنتاج السوداني من محصول القطن، واثر ذلك سلبا على الاقتصاد والتنمية في السودان، الأمر الذي

دفع عبد الله خليل لقبول المعونة الأمريكية في ٩مايس ١٩٥٧ اثر زيارة المستر هولستر المدير السابق لإدارة المساعدات الدولية في شباط ١٩٥٧، وإجازة الحكومة السودانية الاتفاقية الخاصة بها في ٣ تموز١٩٥٨[٥٢].إضافة الى ذلك، كان على حكومة عبد الله خليل الثانية أن تواجه مشاكل خارجية عديدة، كان في مقدمتها مشكلة حلايب على الحدود المشتركة مع مصر، ومشكلة تقاسم مياه نهر النيل مع مصر، وكان عليها أن تواجه داخليا المشكلة المتأزمة والمتجددة دوما، مشكلة جنوب السودان[٥٣].

قدمت تقارير الخارجية العراقية تفاصيل مهمة للحكومة العراقية حول تأزم العلاقات بين مصر والسودان، بعد إقدام الأخير على إرسال كتيبة عسكرية الى المنطقة الحدودية المعروفة بحلايب[٥٤]، ردا على إرسال الحكومة المصرية كتيبة عسكرية إليها باعتبارها جزءا من أراضيها، على الرغم من احتجاج الحكومة السودانية على ذلك. ولاحظت هذه الوثائق رد الفعل السوداني على ذلك، حيث عبأت المشاعر الشعبية السودانية ضد التحرك المصري، وأصدرت الأحزاب السياسية كافة حتى أشدها موالاة لمصر كحزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي، بيانات استنكرت فيها الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة المصرية.كما تابعت هذه الوثائق أيضا، الشكوى المقدمة من جانب الحكومة السودانية الى مجلس الأمن حول ذلك، وتابعت أيضا تفاصيل المفاوضات بين الجانبين حول المشكلة، بعد اضطرار مصر الى ذلك دون اللجوء الى القتال[٥٥].

ومن الأمور المهمة التي تابعتها الحكومة العراقية وباهتمام بالغ، مشكلة تقسيم مياه النيل بين السودان ومصر، ورصدت تفاصيل المفاوضات بين الطرفين ومطالبة السودان بحصة مائية تكون على أساس عدد السكان وحسب مساحات الأراضي الزراعية بين القطرين، ورصدت الوثائق العراقية رفض الجانب المصري لذلك، وكانت السفارة العراقية قد نقلت عن محمد احمد محجوب وزير الخارجية السوداني قوله:((أن مياه نهر النيل هي المشكلة الوحيدة التي تشوب صفاء العلاقات بين السودان وجيرانه ... وان رأي حكومة السودان من عرض مصر لتقسيم حصص المياه لم يقم على أساس صحيح..))[٥٦].

وكانت جل هذه التفاصيل منقولة عبر وسائل الإعلام السودانية والمصرية المختلفة وما رافقها من بيانات رسمية وغير رسمية من كلا الطرفين دون أن يحاول العراق– وكما يبدو أو على الأقل حسب ما توفر لي من وثائق في هذا السياق من تقارير خارجيته– التدخل أو استغلال ذلك في التأثير على العلاقات العراقية – المصرية، أو المصرية – السودانية، إلا بشكل محدود جدا، لاسيما وان هذه المشاكل قد تزامنت مع علاقات حسنة بين مصر والعراق آنذاك، ولعل في لقاء وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد بوزير الخارجية السوداني محمد احمد محجوب على هامش اجتماعاتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وتوسط وزير الخارجية العراقي بين وزير خارجية السودان ووزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة للتفاوض بشان توزيع مياه نهر النيل ووضع قاعدة للتصالح بينهما ونجاحه في مسعاه خير دليل على ذلك[٥٧].

ومن المهم الإشارة الى ما أبداه السودانيين من اهتمام ملحوظ بالمناسبات الوطنية العراقية[٥٨]، فتبادل كل من العراق والسودان تحديد تواريخ المناسبات والعطل الرسمية والأعياد الوطنية، فحدد العراق يوم ٢ أيار مناسبة عيد ميلاد الملك فيصل الثاني يوم العيد الوطني العراقي من كل عام، وحدد السودان الأول من كانون الثاني من كل عام اليوم الوطني للسودان، على هذا الأساس شارك قادة ووجهاء السودان الاحتفال بيوم ٢ مايس١٩٥٨ بمناسبة عيد ميلاد الملك فيصل الثاني الذي أعدته السفارة العراقية في الخرطوم، وشهد هذا الاحتفال حضورا كبيرا لرجال السياسة والاقتصاد وكبار رجال الدين في الخرطوم قدر عددهم بستين شخصا مع زوجاتهم، فضلا عن العديد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في السودان، وبالمناسبة ذاتها بثت إذاعة السودان في مساء يوم الأول من مايس كلمة بالمناسبة، جاء فيها:((..إننا باسم السودان وشعبه نشارك العراق الشقيق بأفراحه ونسال الموالى أن يحفظ جلالة الملك فيصل الثاني ويمد في حياته أعاده الله على جلالته وشعبه الكريم باليمن والإقبال..))[٥٩].

. التطورات السياسية والعسكرية عام ١٩٥٨ وأثرها على العلاقات بين البلدين:

في صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت الثورة التي أنهى فيها قادتها النظام الملكي وأقاموا بدلا عنه نظام الحكم الجمهوري في العراق، والذي أعلن عن نيته انتهاجه سياسة خارجية مغايرة للسياسية التي انتهجها الحكم الملكي السابق، ارتبطت أهداف السياسة الخارجية العراقية في العهد الجمهوري الأول[٦٠] _ وكما أشار البعض _ بشخص رئيس الوزراء الزعيم(العميد) عبد الكريم قاسم بحكم منصبة[٦١]، ونظرا لغياب السلطة التشريعية فقد كانت السلطة التنفيذية صاحبة القرار ممثلة بمجلس الوزراء وبشخص رئيسها عبد الكريم قاسم الذي استحوذ عليه وانفرد بقراراته فتعرضت من جراء ذلك للارتجال في كثير من الأحيان، وعلى الرغم من ذلك، فقد كان الزعيم عبد الكريم قاسم على استعداد لان يواصل سياسة وضع بغداد في موضع مضاد للقاهرة، وهي نفس السياسية التي جرى عليها الهاشميون وان كانت للزعيم قاسم أسبابه المختلفة عن أسباب سلفه الهاشميين[٦٢].

يبدو أن للتوجه العراقي هذا له أثره الواضح على العلاقات العراقية – السودانية، والتي لم تشهد تغيرا كبيرا وطارئا عما كانت عليه في العهد الملكي العراقي وكذلك في عهد الحكم العسكري الثاني في السودان والذي تزامن وصوله الى الحكم مع قيام الحكم الجمهوري في العراق، ولعل مرجع ذلك التوتر السائد آنذاك في العلاقات المصرية– السودانية والتي استأثرت رسميا وإعلاميا، وكما يظهر باهتمام الجانب العراقي، وربما فسر ذلك أيضا سيادة العلاقات الودية والحسنة بين العراق والسودان في حينه.

لم يكن الحكم الجمهوري في العراق بعيدا عما يجري من تطورات سياسية في السودان، وذلك من خلال اطلاع قادته على ما رفدته وزارة الخارجية العراقية من تقارير سياسية وصحفية، كانت سفارة العراق في الخرطوم قد رفعتها إليها، ومنها الأزمة السياسية الداخلية الخانقة التي كانت قد عانت منها حكومة عبد الله خليل قبيل انقلاب ١٧ تشرين الثاني ومسعى الأطراف السياسية المختلفة لإقامة حكومة وطنية ائتلافية في السودان ومدى تأزم الوضع السياسي بعد اتساع الجفوة بين الأحزاب السياسية[٦٣]، وقد علق احد تقارير السفارة العراقية في الخرطوم على هذه الأزمة بقوله:((..إن أزمة اليوم لم تكن وليدة الأمس وإنما أصبحت ظاهرة طبيعية لا تختفي إلا ريثما تستعد للظهور من جديد من قبل قوى جديدة أخرى..))[٦٤].

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ تحركت بعض قطعات الجيش السوداني بقيادة الفريق إبراهيم عبود[٦٥]، وتمكنت من الاستيلاء على السلطة وإنهاء الحكم المدني الأول في السودان، وكان هذا الانقلاب متوقعا لدى الخارجية العراقية التي نقلت الى حكومتها تفاصيله مستندة الى تقارير السفارة العراقية في الخرطوم، فما أن وقع الانقلاب حتى كتب هاشم خليل سفير العراق بالخرطوم الى حكومته يخبرها بأنه كان من المتوقع حدوث هذا الانقلاب نتيجة لاضطراب الوضع السياسي الداخلي بعد أن((.. جندت المعارضة السودانية نفسها للعمل على إسقاط الحكومة الائتلافية مما أصاب السودان نفسه التصدع..وزاد من انهياره المشاكل المتعددة مع مصر وعدم اتفاق أعضاء الحكومة السودانية نفسها..))، الأمر الذي أدى بالنهاية الى تحرك الجيش لحسم المسالة واستلام السلطة في السودان بعد أن تم ومنذ مساء يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ وضع قوات الشرطة والجيش في حالة الإنذار[٦٦].

حضر هاشم خليل السفير العراقي مع مجموعة من السفراء العرب والأجانب في الخرطوم الاجتماع الذي عقده الفريق إبراهيم عبود قائد الانقلاب ومساعداه في وزارة الخارجية في ظهر يوم الانقلاب ١٧ تشرين الثاني، وكتب الى حكومته يعلمها بتفاصيل الأحداث الجيدة في السودان ومنها، نقل تفاصيل الخطاب الذي ألقاه في الاجتماع المذكور، الفريق إبراهيم عبود والذي عرف ببيان(الانقلاب الأول)[٦٧]، ونقل السفير العراقي طلب الفريق عبود في هذا الاجتماع منه وبقية السفراء الحاضرين ((..الاتصال بحكوماتهم للاعتراف بالنظام الجديد في السودان..))، وقد لاحظ السفير العراقي في هذا الاجتماع((..عدم حضور السفيرين الأمريكي والبريطاني اللذين اكتفيا بإرسال موظفين عنهما من الدرجة الثانية..))، كما لاحظ السفير العراقي ((.. الارتباك والحالة العصبية الظاهرة التي كان عليها سفير الجمهورية العربية المتحدة في الخرطوم في أثناء إلقاء الفريق عبود بيانه في الاجتماع المذكور..))[٦٨].

وكانت بعض الصحف العراقية قد رصدت ردود الأفعال العربية والدولية، ولاسيما المصرية منها، ونقلت عن أوساط رسمية في القاهرة أن مصر فوجئت بالانقلاب الذي وقع في السودان ((..وذلك لأنها كانت تتوقع قدوم عبد الله خليل رئيس الوزراء الى القاهرة في نفس يوم الانقلاب لإجراء مفاوضات حول المسال العالقة بين البلدين..))، ولاحظت هذه

الصحف:((..أن راديو القاهرة لم يذيع أي تعليق على الانقلاب في السودان، واكتفى بإذاعة البيانات الرسمية الصادرة عن الانقلابيين والمذاعة من راديو أم درمان..))[٦٩].

كان السفير العراقي قد توصل في التقرير السالف الذكر الى خلاصة مهمة حول ظروف وملابسات الانقلاب مفادها((..أن استلام الجيش كان بتدبير من رئيس الوزراء وحزب الأمة وبتأييد عبد الرحمن المهدي، ولا نشك أبدا بان بريطانيا والولايات المتحدة كانتا على علم مسبق بهذا الإجراء وباركتا مقدمه، كما انه ليس هناك من منصف يلقي اللوم على الأكثرية لركوب هذا المركب بعد أن وصلت الحالة السياسة الى الدرك، وأصبحت الديمقراطية في السودان مثلا للفوضى والاستهتار والتنكر لكثير من المبادئ والمثل العليا..))[٧٠].

على أي حال، أستأثر الإعلان عن الانقلاب السوداني باهتمام بالغ من قبل وسائل الإعلام العراقية، آذ تصدرت الأخبار والتصريحات الصادرة عن قادته والبيانات الرسمية الصفحات الأولى وبالقلم العريض للصحف العراقية الصادرة آنذاك ولأيام عديدة[٧١]، كما سارعت الحكومة العراقية بإبلاغ سفيرها بالخرطوم بتقديم اعتراف العراق بالعهد الجديد في السودان في ٢٠تشرين الثاني ١٩٥٨ ومتمنية في الوقت ذاته النجاح والموفقية[٧٢].

تجدر الإشارة الى أن وسائل الإعلام العراقية والحكومة قد اعتبرت ما حدث في السودان مجرد(انقلاب عسكري) وليس(ثورة)، كما كان يطلق عليه في السودان في حينه[٧٣]، باستثناء بعض الصحف المحلية كصحيفة فتى العراق الصادرة في مدينة الموصل فقد اعتبرت أن ما حدث في السودان (ثورة عربية)[٧٤]، ولعل ذلك بدافع الحس الوطني والقومي الذي امتازت به هذه الصحيفة آنذاك[٧٥].

وحاولت صحيفة البلاد العراقية الواسعة الانتشار وفي زاوية (أحداث العالم في أسبوع) التأكيد على انه من السابق لأوانه((..استباق الحوادث والتعليق على الانقلاب العسكري في السودان..))، وأبدى كاتب المقال الكثير من شكوكه بعد المديح الذي أبداه وزير الخارجية الأمريكي بالنظام الجديد في السودان، وأكد كاتب المقال أن على حكومة السودان الجديدة((..أن تعلن عن لونها السياسي بشكل واضح لا يقبل التفسير والتأويل والرجم بالغيب..))[٧٦]، ومع ذلك فقد اثنت الصحف السودانية الصادرة آنذاك على المواقف العراقية

والعربية التي((..استقبلت الثورة السودانية أحسن استقبال رغم المحاولات الكثيرة التي يبذلها المستعمرون الذين كانوا يريدون أن يجعلوا من هذه الجمهورية الفتية بلدا لا يمت الى العروبة بصلة..)) [٧٧].

أشارت مصادر عراقية الى تفاصيل مهمة عن تشكيلات المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان برئاسة الفريق عبود و١٣ عضوا، كما استعرضت التشكيلة الوزارية الجديدة لحكومة الانقلاب والتي ضمت ٨ ضباط و٥ وزراء مدنيين من خارج المجلس الأعلى برئاسة الفريق عبود ذاته، والتي أعلنت أن برنامجها يقوم على أساس((.. حل المشكلات المتعددة القائمة مع دول الجوار، معالجة المشاكل داخل الحكومة وتوفير الطمأنينة والاستقرار للبلد، معالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد، حل قضايا المياه والحدود والتجارة والنقل والإقامة وغيرها بين السودان والجمهورية العربية المتحدة ..)) [٧٨].

تناولت بعض الصحف العراقية باهتمام اجتماع مجلس الوزراء السوداني في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٨ برئاسة الفريق عبود ((..لمناقشة السياسية الخارجية السودانية ووضع إطار عام لها وجاء هذا الاجتماع ترجمة لما جاء ببيان الانقلاب الأول، الذي أكد على سعي قادة الانقلاب لإقامة علاقات جيدة مع الدول كافة تقوم على أساس الاحترام والصداقة والمنفعة المشتركة..)) [٧٩]، وعلى هذا فقد تابعت التقارير العراقية تأكيدات حكومة الانقلاب التزامها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمحافظة على العلاقات التي تربط السودان بدول العالم واعترافها بحكومة الصين الشعبية، وسعي الحكومة لتعزيز علاقات السودان مع الدول الغربية بشكل خاص من خلال المعونات والقروض واستثمارها في السودان وفي مقدمتها المعونة الأمريكية [٨٠].

وفي الإطار ذاته، التقى احمد خير وزير الخارجية في السودان بكبار موظفي وزارته وحثهم على بذل كل ما من شانه تحقيق ذلك [٨١].ولكن الحكومة السودانية لم تف بهذه الوعود فعانى السودان من جرائها عزلة عربية واضحة فيما بعد، وكانت علاقاته متوترة مع مصر على الرغم من أنها كانت في طليعة الأقطار العربية التي اعترفت بالحكم الجديد في السودان، الأمر الذي دفع الحكومة السودانية الى تعزيز علاقاتها مع الأقطار العربية التي كانت علاقاتها مع

مصر سلبية آنذاك، وبخاصة العراق الذي أصبحت علاقاته غير ودية مع مصر بعد التوتر السريع الذي أصاب العلاقات في حينه[٨٢]، فأدى ذلك بطبيعة الحال الى إحداث تقارب سياسي واضح بين العراق والسودان، ونشوء علاقات وصلات حسنة الى حد كبير بين البلدين.

– التطورات السياسية الداخلية (١٩٥٩–١٩٦٣) وأثرها على العلاقات بين البلدين:

تبادل العراق مع الحكم الجديد في السودان السفراء والوفود الرسمية وغير الرسمية، وكان من بين ابرز مواقف الحكم العسكري السوداني على صعيد علاقته مع العراق مبادرته لحل الخلاف الذي بات مستعصيا بين العراق ومصر آنذاك، والذي جاء على خلفية دعم مصر لثوار انتفاضة الموصل عام١٩٥٩[٨٣]، من خلال مذكرة قدمت من قبله الى الجامعة العربية في آذار ١٩٥٩ أشار فيها مندوبه الى خطورة استمرار التدهور الواضح في العلاقات العراقية– المصرية على مستقبل الجامعة العربية والتضامن العربي، ومما جاء في تلك المذكر((..أن الحكومة السودانية تشعر بعظيم الخطر ويتملكها الجزع الأكبر لما قد تنتهي إليه مثل هذه الأحداث إذا ما ساءت الأمور على ما هي عليه ألان..))، وطالبت المذكرة من الجامعة ((..بضرورة تجنيد كافة طاقاتها لتنقية الجو بين القطرين الشقيقين..))[٨٤].

تابعت الحكومة ووسائل الإعلام العراقية وباهتمام بالغ أنباء الانقلابات العسكرية المضادة التي تعرض لها الحكم العسكري الأول في السودان، وتناقلت الصحف[٨٥]، وتقارير السفارة العراقية في الخرطوم تفاصيل المحاولتين الانقلابيتين اللتين وقعتا في٤ آذار ١٩٥٩ و٢٢مايس ١٩٥٩واللتين قادهما الاميرلاي محي الدين احمد عبد الله و الاميرلاي عبد الرحيم شنان[٨٦] مع مجموعة من الضباط والبيانات الصادرة عن هاتين المحاولتين[٨٧]، ومنها تصريحات الاميرلاي شنان الذي أكد فيها أن الغرض من المحاولة الانقلابية الأولى التي وقعت في ٤اذار، هي :((..إبعاد اللواء احمد عبد الوهاب الذي كان يسعى ليكون رئيسا للدولة، وتنصيب الفريق إبراهيم عبود بدلا عنه، وكذلك للتوصل الى حل للمشكلات القائمة مع الجمهورية العربية المتحدة، ولوقف التدخل الأجنبي.. [ويعني بها المعونة الأمريكية التي أسرع الفريق عبود لقبولها وتنفيذ شروطها]..))[٨٨].ونقلت التقارير العراقية طلب قادة الانقلاب الذين سيطرت قطعاتهم على المرافق المهمة في العاصمة السودانية والتي تحددت بـ((..إقصاء اللواء

احمد عبد الوهاب عن المجلس وإحالته على التقاعد، حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتكوين مجلس جديد يضم في صفوفه قائدي الانقلاب الاميرلاي محي الدين احمد عبد الله الاميرلاي عبد الرحيم شنان، وضع دستور دائم للبلاد.. تشكيل وزارة جديدة تضم شخصيات وطنية صادقة، إطلاق سراح الضباط المسجونين وعودة المفصولين الى الجيش..))، وطريقة معالجة السلطة الحاكمة في السودان للأزمة واحتوائها، والبيان الصادر عن المجلس الجديد والذي تضمن شرحا مفصلا لملابسات الموقف والخلاف الذي حصل بين قادة الجيش، ونقلت التقارير العراقية تفاصيل التعديل الوزاري الذي أجراه الفريق عبود في ١٧ آذار ١٩٥٩، والذي شغل بموجبه قادة الانقلاب المضاد مناصب وزارية فيها[٨٩].

وكانت تقارير الخارجية وسفارة العراق في الخرطوم قد اطلعت الحكومة العراقية بتفاصيل الحراك السياسي في السودان، ومنها تفاصيل المحاولة الانقلابية الثانية التي وقعت في٢٢مايس ١٩٥٩ بقيادة الثنائي الاميرلاي محي الدين و الاميرلاي شنان والتي جاءت امتدادا لانقلاب ٤ آذار، بعد الخلاف الذي حدث في المجلس الأعلى بين قائدي الانقلاب وأعضاء المجلس القدامى حول بعض المواقف والسياسات، كما نقلت الوثائق العراقية والصحافة العراقية تفاصيل تحركات الجيش وفشل المحاولة الانقلابية والنتائج المترتبة على ذلك الفشل، ولاسيما اعتقال الاميرلاي محي الدين و الاميرلاي شنان والمتعاونين معهما للمحاكمة بعد اتهامهما بالسعي لتغير النظام في البلاد بالقوة[٩٠].

قللت مصادر الخارجية العراقية من شأن هاتين المحاولتين الانقلابيتين ووصفتهما بأنهما مجرد((مؤامرتين عسكريتين ترميان الى إحداث تغيير في المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإخراج بعض الضباط المعارضين لهم أمثال احمد عبد الوهاب وحسن بشير وغيرهم..))[٩١]. ولاحظت هذه التقارير انه على الرغم ((..من خطورة الإجراءات التي أقدم عليها محي الدين وشنان والضباط الموالين لهما فان الإجراءات والمحاكمات التي اتخذت بشأنها..)) كانت تدعو، وكما وصفتها التقارير((..بالإشفاق ..حيث أن المتهمين كانوا يتبادلون وهيئة المحكمة الابتسامات والعناق والاجتماعات، مما أدى الى الاعتقاد بان الأمر لا يعدو أن يكون مدبرا، وبان أمر المحاكمات وأحاديث المتهمين موضع التندر بين الناس ومجالا

لتعليقات الهيئات الدبلوماسية..)) المتواجدة في السودان، وأشارت التقارير كذلك، الى أن إجراءات حكومة الفريق عبود والقاضية ((..بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق محي الدين وشنان ورفاقهما كان.. محتملا نظرا لعدم استعداد المجلس الأعلى لتحمل المسؤولية كاملة..)) في تنفيذ تلك الأحكام[٩٢].

كما تناولت وسائل الإعلام وتقارير الخارجية العراقية وسفارتها في الخرطوم وباهتمام الأخبار الواردة عن((..إحباط محاولة تمرد عسكري في السودان خطط له وقاده مجموعة من صغار الضباط بقيادة المقدم علي حامد في تشرين الثاني ١٩٥٩..))، التي أكدت تقارير الخارجية العراقية بأنها كانت((..مكشوفة من قبل السلطات العسكرية السودانية التي ارتأت تأجيل اعتقال المنفذين لحين الشروع في تنفيذ محاولتهم ..)) [٩٣].

وكانت التقارير العراقية قد نقلت تفاصيل البيان الأول، الذي جاء فيه ((.. أيها المواطنون في مثل هذا اليوم الخالد في تاريخنا يسعدني أن أعلن قيام ثورتنا الخالدة، هذه الثورة التي نسجت خيوطها أحداث جسام عبر السنين فتولدت مع فجره الأغر ثورة صميمية تبني ولا تهدم تقوي ولا تضعف ..))، كما نقلت هذه التقارير أهداف المحاولة الانقلابية الثالثة التي وقعت في تشرين الثاني١٩٥٩، والتي أوردها البيان الأول والتي كان في مقدمتها التأكيد على أن((..السودان وحدة سياسية، وتكوين مجلس قومي للإنتاج، والاتجاه نحو التصنيع، وتشجيع رأس المال المحلي..))[٩٤].

واعتبرت هذه المحاولة[٩٥]، من قبل احد التقارير الصادرة عن سفارة العراق في الخرطوم بأنها ((..محاولة ساذجة وان مدبري الانقلاب من العسكريين كانوا من البساطة والتسرع بحيث كانت تصل أخبار اجتماعاتهم وخططهم الى الرئاسة بوساطة احد ضباط الصف السودانيين..))، وأشارت إحدى الوثائق كذلك، بعد أن صدرت الأحكام ونفذت بحق المتهمين((..بان الجو قد صفى نوعا ما للرئيس عبود [وزمرته] في الجيش بعد تخلصه من العناصر المناوئة للنظام..))، واعتبرت التقارير العراقية أن الإجراء السابق((..هيأ الأجواء أمام هذه السلطة للشروع بإجراء محادثات سرية مع بعض الأوساط السياسية السودانية لغرض إجراء تعديل في الحكومة السودانية..))، وذلك بهدف((..تعزيز مراكزهم أمام الرأي العام واستمرارهم

في الحكم يدفعهم الى ذلك اعتقادهم أن النظام القائم جلب الهدوء والاطمئنان للمواطنين وحل المشاكل مع مصر وأمن وحدة البلاد، والحالة الاقتصادية في تحسن مستمر[وليس في الإمكان أبدع مما كان]..)) [٩٦].

وعلى هذا يمكننا القول:أن الموقف العراقي من الانقلابات المضادة كان سلبيا وموواليا للسلطة السودانية القائمة آنذاك، ولم يخرج الأمر سواء في وسائل الإعلام أو التقارير الرسمية عن كون هذه المحاولات الانقلابية (مؤامرات أو تمردات عسكرية) قام بها زمر من الضباط ضد الحكم العسكري الشرعي، وكان بعضها ساذجا ومكشوفا الى حد ما من قبل السلطات الحاكمة، ولعل ذلك جاء بدافع محافظة العراق على العلاقات الودية بين البلدين، أو بدافع عدم الرغبة في التدخل في الشؤون الداخلية للسودان، أو لانشغال العراق بمشاكله الداخلية التي أبعدته كثيرا عن المحيط العربي والدولي، وربما جاء انعكاسا للموقف السوداني السلبي تجاه أحداث العراق الداخلية آنذاك.

ولعل مما عزز العلاقات بين العراق والسودان آنذاك، الموقف السوداني المعارض لمحاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الزعيم عبد الكريم قاسم في مساء ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ في شارع الرشيد في بغداد من قبل مجموعة من الشباب المنتمين الى تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي الناشطة آنذاك في العراق[٩٧]، وقد عارض السودان المحاولة وأرسلت حكومته برقية بهذا المضمون الى الحكومة العراقية ((..تمنت فيها للزعيم قاسم الشفاء العاجل والتام..))، كما أبدت الصحافة السودانية اهتمامها بما أطلقت عليه بـ(الاعتداء على سيادته) وقامت بنشر البيانات العراقية الصادرة عن الحكومة العراقية بخصوص محاولة الاغتيال هذه، وكان من بين ابرز تلك المقالات، المقال الذي نشرته صحيفة أنباء السودان في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٩بعنوان :(قاسم محروس)، ركز فيه محرره((..على شجاعة قاسم وتعلقه بالحرية وتعلق الشعب العراقي به ..))، مستشهدا على ذلك((.. بما شاهده ولمسه في أثناء زيارته للعراق لحضور احتفالات الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز في العراق..))[٩٨].

تعززت علاقات العراق بالسودان، اثر الزيارة التي قام بها الزعيم قاسم لمبنى السفارة السودانية في بغداد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٩ للتهنئة بالعيد الأول لانقلاب ١٧ تشرين

الثاني والحكم العسكري الأول في السودان، وكان لهذه الزيارة صداها الواضح على العلاقات بين البلدين، وتناولتها الحكومة السودانية والصحافة السودانية ووسائل الإعلام الرسمية الأخرى هذه الزيارة باهتمام بالغ، واعتبرت من قبل الحكومة السودانية بأنها (لفتة أخوية كريمة)، ولاسيما بعد التصريحات التي أدلى بها الزعيم قاسم في ذلك الحفل بأنه ((..حضر الاحتفال لأنه يعد السودان بلدا [صديقا] حقا..))، إن هذا الكلام وحسب تقرير الخارجية العراقية قد((..أثلج صدور أعضاء البعثة السودانية وجميع الحاضرين ..))[٩٩].

تركت مسايرة الحكومة العراقية (للحزب الشيوعي العراقي)على حساب التنظيمات القومية في العراق، انعكاساتها الواضحة آنذاك على علاقات العراق مع بعض الأقطار العربية، ومنها السودان، فقد رفض مع مجموعة من هذه الأقطار السماح لوفد شيوعي عراقي يرأسه عزيز شريف[١٠٠]، الذي كان ينوي في منتصف حزيران عام ١٩٥٩ زيارة عدد من الأقطار العربية لغرض الاجتماع بسياسي ومفكري تلك البلاد لشرح أهداف ثورة ١٤ تموز ومنجزات حكومة الجمهورية العراقية[١٠١].

يبدو أن رفض الحكومة السودانية وبعض الأقطار العربية هذا، احدث ارتباكا واضحا في سير هذا الوفد والوجهة التي سيتوجه إليها، كما انه ترك تأثيراته الواضحة على الصحافة العراقية (الشيوعية والمتعاطفة) معها في مهاجمة النظام السوداني ولو من طرف خفي، من خلال الإشارة الى أن ما حدث في السودان كان (مجرد انقلاب عسكري) بدعم وإسناد من قبل(الولايات المتحدة الأمريكية) شانه شان العديد من الانقلابات التي حدثت آنذاك في العالم[١٠٢]، واعتبرها البعض محاولات هدفها إحداث القطيعة بين مصر والعراق، وان كل ذلك يدل على حد قولهم: بان((..الاستعمار الأمريكي لم يهدأ منذ انتصار ثورة ١٤ تموز في العراق..))[١٠٣].

ولعل موقف الشيوعيين العراقيين والمتعاطفين معهم هذا جاء نتيجة للنشاط القومي الكبير الذي مارسه الطلبة العرب في العراق ومنهم الطلبة السودانيين في مواجهة السلطة والحزب الشيوعي العراقي آنذاك، اثر الدور الكبير الذي لعبته اتحادات الطلبة العرب في مواجهة السلطة العراقية وأعوانها في الكليات[١٠٤]، والتي كثيرا ما تعرضت للحل وإبعاد ابرز

عناصرها من قبل هذه السلطات العراقية، والتي أثارها نشاط بعض السفراء العرب في العراق ومنهم السفير السوداني جمال محمد احمد الذي اعتبرته الحكومة العراقية ((..شخصا غير مرغوب ببقائه في العراق، وذلك لأنه فتح بيته وسفارة السودان لإيواء العناصر القومية العربية وتهريبهم الى خارج البلاد مستغلا حصانته الدبلوماسية..))[١٠٥]. دفع هذا الأمر بالخارجية العراقية الى الطلب من وفد صحفي سوداني يزور العراق في١٤ شباط ١٩٦٠ برئاسة بشير سعيد نقيب الصحفيين السودانيين[١٠٦]، إيصال رسالة الى الخارجية السودانية بشكل غير رسمي تعرب فيها عن عدم ارتياح العراق من تواجد السفير جمال محمد احمد على أراضيه ممثلا عن حكومة السودان[١٠٧].

وإزاء رفض الوفد السوداني فعل ذلك، اتجهت الخارجية العراقية الى وسائلها الرسمية للاتصال بالحكومة السودانية التي استجابت للطلب العراقي وأبرقت تعلم الخارجية العراقية ومجلس السيادة العراقي برغبتها ترشيح السفير خليفة عباس العبيد ممثلا للسودان في العراق بدلا من جمال محمد احمد، ولقي هذا الترشيح ترحيبا من قبل الخارجية العراقية التي أخذت تعدد مناقب السفير الجديد بكونه((.. سفيرا سابقا في الحبشة وانه أديب وشاعر معروف في السودان..))[١٠٨]. كما أن موقف الحكومة السودانية المعارض جاء نتيجة للتقارب مع الغرب في إطار برنامج المعونة الأمريكية الذي كان بالأساس معد لمساعدة الدول في الشرق الأوسط، ولاسيما تلك المحيطة أو القريبة من الاتحاد السوفيتي السابق معقل الشيوعية والكتلة الشرقية آنذاك.

وفي مطلع عام ١٩٦٠ أرسل نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة العراقي آنذاك، ببرقية تهنئة الى الفريق عبود بمناسبة عيد استقلال السودان أعرب فيها عن((..أطيب التهاني مشفوعة بأطيب التمنيات..وللشعب السوداني الشقيق المجد والسؤدد..))، وقد رد عليه الفريق عبود ببرقية شكر جوابية متمنيا فيها للشعب العراقي ((..كل عز وازدهار ..))[١٠٩].

وجاء تصريح هاشم خليل الوزير المفوض في السفارة العراقية في الخرطوم في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٠ تعبيرا عن متانة وقوة العلاقة بين البلدين وتعزيزا لتلك الروابط الأخوية بينهما، بعد أن أكد في تصريحه هذا على أن العلاقة بين البلدين ((..لم تكن في يوم من الأيام

أحسن مما هي عليه الآن ..وانه لمس الأخوة الصادقة والمودة من الشعب السوداني ومن حكومته تجاه العراق..))[١١٠]، وتبع ذلك وصول وفد عراقي رسمي الى الخرطوم في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٠ حاملا رسالة من الزعيم عبد الكريم قاسم الى الفريق عبود تتعلق بالعلاقات بين البلدين[١١١].

مما سبق يظهر لنا، إن مؤشر العلاقة بين العراق والسودان في تلك الفترة، لم يكن على وتيرة واحدة، على الرغم من تأكيدات الوزير المفوض السالفة الذكر، إذ سرعان ما شهدت هذه العلاقات الفتور وأصابها الوهن، وقاربت أن تصل الى حالة القطيعة على اثر مطالبة الحكومة العراقية بعائدية الكويت للعراق في حزيران – تموز ١٩٦١[١١٢]، ومشاركة السودان بقوة عسكرية لم يتجاوز عددها ١٢٠ جنديا[١١١]، ضمن قوات الطوارئ العربية التي حلت محل القوات الأجنبية والمشكلة بموجب قرارات الجامعة العربية الصادرة آنذاك لغرض حل هذه الأزمة[١١٣].

ومما خفف من حدة هذه العلاقة الفاترة بين العراق والسودان، اعتذار الحكومة السودانية للحكومة العراقية، التي عللت ذلك بأنها ((..أقدمت على إعلان التمثيل الدبلوماسي مع الكويت قبل أن تتفهم طبيعة التطورات المتعلقة بالأزمة وان قواتها لم تشارك إلا تنفيذا لقرارات الجامعة العربية، وإنهم لا يرون فائدة من بقاء قواتهم في الكويت وليس في تصور تلك القوات محاربة الجيش العراقي ..))[١١٤].ولا يفهم دوافع هذا الاعتذار السوداني ولا أسبابه، لعدم توفر ما يؤكد ذلك في المصادر السودانية المعاصرة، ولعل ذلك يندرج في محاولة السودان الإبقاء على العلاقات جيدة مع العراق في حينه.ومع ذلك كانت القوات السودانية من أواخر القوات العربية التي انسحبت من الكويت في عام ١٩٦٣[١١٥].

على اثر ذلك، تعرض السودان لحملة صحفية بدت وكأنها موجهة من قبل الحكومة العراقية، وذلك لتعرض هذه الصحف بالنقد والتحليل للتطورات السياسية الداخلية وإجراءات الحكم العسكري الأولى في السودان، بعد قيام هذه السلطات باعتقال مجموعة من الوطنيين المعارضين لها في السودان، كان من بينها ما نشرته مجلة ١٤ تموز العراقية ذات الميول اليسارية في عددها الصادر في ١٥ تموز ١٩٦١ والمعنون (التطورات الأخيرة في السودان)،

والذي اعتبر فيه محرره الإجراءات السالفة الذكر، محاولة جديدة من قبل السلطات السودانية ((..للتنكيل بالقوى السياسية الوطنية في السودان..))، وطالب محرر المقال بضرورة ((..إطلاق الحريات الديمقراطية لتعزيز الجبهة الداخلية في السودان...))[١١٦]، وتعرضت المجلة ذاتها للأوضاع الداخلية في السودان مرة أخرى في عددها الصادر في٢٩ تموز ١٩٦١، في المقال المعنون (أضواء كاشفة على تطورات الأوضاع في السودان) تمنى فيه محرره أن يتمكن شعب السودان من الحصول على((..استقرار سياسي يستند الى دستور ديمقراطي ونظام حكم برلماني وحريات للشعب..))[١١٧].

وتجدر الإشارة هنا الى أن هذه الحملة الإعلامية على السودان قد رافقها انعكاس على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد تعرض ميزان الصادرات والتبادل التجاري بين البلدين الى انخفاض واضح خلال النصف الأول من عام ١٩٦٢[١١٨]، وربما كان لذلك علاقة بموقف السودان من أزمة الكويت على حساب العراق.

غير أن هذه العلاقات سرعان ما عادت الى سابق عهدها، وجاء ذلك من خلال حرص الحكومة السودانية على عدم إثارة الحكومة العراقية والحرص على كسب ودها، ولعل زيارة محمد عثمان ياسين وكيل وزارة الخارجية السوداني للعراق في أواسط آب ١٩٦٢ تندرج في هذا الإطار، ولاسيما وان الحكومة العراقية قابلت الوفد السوداني بترحاب كبير أعرب عنه محمد عثمان ياسين ذاته ببرقية بعثها الى هاشم جواد وزير الخارجية العراقي[١١٩].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد زار الزعيم عبد الكريم قاسم السفارة السودانية في مساء يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢ للمشاركة باحتفالات الذكرى الرابعة لانقلاب عام ١٩٥٨ والحكم العسكري الأول في السودان، وقد حظيت هذه الزيارة باهتمام سوداني كبير، كما أرسل الزعيم قاسم ببرقية تهنئة للفريق عبود بالمناسبة ذاتها[١٢٠]، وتأكيدا للتوجه العراقي السابق فقد نشرت صحيفة الشرق(العراقية) مقالا بعنوان (أعياد السودان) جاء فيه((.. العرب كلهم يشاركون احتفالها وأفراحها وهي في عهدها الجديد ..إننا نشارك أشقاءنا السودانيين أفراحهم في عيدهم القومي..))[١٢١] .

عند قيام ثورة شباط في العراق اكتفى السودان بتقديم التهنئة للحكومة العراقية المشكلة اثر ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق وسقوط عبد الكريم قاسم[١٢١]، فلم ترسل آنذاك أي وفد رسمي أو شعبي للعراق لتهنئة بهذه المناسبة، كما فعلت بعض الأقطار العربية مثل اليمن والجزائر ومصر[١٢٢]، وكان من بين المدعوين لحضور استقبال عبد السلام محمد عارف(الرئيس العراقي الأسبق) الذي تولى رئاسة الحكم في العراق على اثر ثورة شباط، السفير السوداني الذي ترأس وفد بلاده مع الوفود الدبلوماسية المشاركة في هذا الحفل الذي أقيم في ٢٢ شباط ١٩٦٣[١٢٣]، وفي ٢٥ آذار استقبل وزير الداخلية العراقي السفير السوداني في مكتبة واستعرض خلال اللقاء العلاقات بين البلدين[١٢٤]، والتي دخلت في مرحلة جديدة بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣.

كان للتنظيمات القومية السودانية دورها البارز تجاه القضايا والأحداث التي كانت تجري على الساحة العراقية، ولعل من أبرزها التجمع والتظاهرة التي نظمتها هذه التنظيمات في جامعة القاهرة فرع الخرطوم في يوم ٩ شباط ١٩٦٣ ترحيبا وتأييدا بثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، وكان المتظاهرون يرددون شعارات وهتافات تداخل فيها الحس الوطني بالحس القومي مثل(مصير عبود مصير قاسم) و(تسقط الديكتاتورية العسكرية)، فأدى ذلك الى إقدام السلطة السودانية على اعتقال ٢٣شخصا، بينهم محمد سليمان الخليفة وبدر الدين مدثر وغيرهم[١٢٥].

_ خلاصة واستنتاجات:

اتخذ الاهتمام العراقي صورا وإشكال مختلفة تجاه القضايا والأحداث والتطورات السياسية السودانية دون أن يكون للعراق تأثيراته آو تدخلاته المباشرة وغير المباشرة فيها، مع ميل واضح لتوطيد الصلات الأخوية بين البلدين على الرغم من اختلاف أنظمة الحاكم في كلا البلدين.

كما أن العلاقات العراقية – السودانية خلال هذه الحقبة لم تتعرض لأزمات حادة كتلك التي نشبت بين العراق ومصر والتي شغلت الحكومتين العراقية والمصرية وأجهزة إعلامهما لفترات طويلة، ولعلنا نستطيع القول أن توتر العلاقات هذا قد ألقى بظلاله على

التقارب العراقي السوداني في بعض الأوقات، وذلك لاختلاف توجهات نظامي الحكم في العراق والسودان مع توجهات النظام المصري في حينه.

وتميزت هذه الفترة أيضا، باستعداد عراقي لتقديم يد العون والمساعدة للسودان الحائز على استقلاله آنذاك، ولعل في تلميحات وتصريحات السيد عبد الرحمن المهدي خير دليل على ذلك، فضلا عن استعداد دبلوماسي عراقي لتقديم يد العون والمساعدة للسودان داخل أروقة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للغرض ذاته.

ويمكننا أن نلحظ، الموقف السلبي للعراق من الانقلابات المضادة التي شهدها السودان خلال عام١٩٥٩باعتبارها محاولات انقلابية فاشلة، وقد حفلت التقارير العراقية بتفاصيل كثيرة عن مجمل تطورات هذه الانقلابات التي عدتها التقارير بأنها محولات مكشوفة للسلطات السودانية، وبأنها محاولات ساذجة وان مدبري الانقلاب من العسكريين كانوا من البساطة والتسرع بحيث كانت تصل أخبار اجتماعاتهم وخططهم الى الحكومة السودانية.

في المقابل حاول قادة السودان الاستفادة من التقارب مع العراق لتحقيق بعض المكاسب المادية والمعنوية لبلادهم وقواتهم الفتية، كما أنهم لم ينسوا مجاملة العراق بمناسباته السياسية المختلفة، كالاحتفال باليوم الوطني للعراق، وكذلك استنكار واستهجان محاولة الاغتيال التي تعرض لها الزعيم قاسم عام ١٩٥٩.غير أن الملاحظ على مواقف كلا البلدين، كانت في غالبيتها في إطار المجاملات والأعراف الدبلوماسية لا غير .

_ هوامش ومصادر البحث:

(١) اديث واي، ايف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ترجمة عبد المجيد القيسي، ج١، بيروت، ١٩٨٩، ص ص ٢٠٠–٢٥٠؛علي حسن نيسان، عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٦١ .

(٢) نشرت هذه الوزارة(٣ تشرين الثاني١٩٣٢–١٨ اذار١٩٣٣) في١٦ تشرين الثاني١٩٣٢ منهاجها الذي رسم خط سير الحكومة داخليا وخارجيا.ناجي شوكت، سيرة

وذكريات ثمانين عاما١٨٩٤-١٩٧٤، ج١، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٠٥؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٧، بغداد، ١٩٨٨، ص٢١٤.

(٣) يشير البعض الى أن هذه الصلات ضاربة في العمق، ويؤكد أنها شملت حتى أسماء المدن كالرملية والجزيرة، فضلا عن انتقال الطرائق الصوفية، وتشابه القبائل العربية الساكنة في كلا البلدين .ينظر: بكري محمد خليل، "السودان ومنازلات العراق والعرب الكبرى"، صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ١٦٨٣، المجلد ٦، ١٨ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٤) بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، (القاهرة، ١٩٩٠) ، ص ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٥) بطرس غالي، "العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية "، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة) ، العدد٢٠، السنة ٦، نيسان ١٩٧٠، ص ص ١٥٠-١٥٦.

(٦) سعيد، الزعيم الأزهري ..، ص ص ٣٠٥-٣٠٦ .

(٧) د.ك.و، البلاط الملكي، الاضبارة الخاصة بتهاني رؤساء الدول، ملف ٣١١/٣٥٩٣، وثيقة٢٢٧، ص٢٤٧.

(٨) د.ك.و.البلاط الملكي، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم٣١١/٢٦٧٣، وثيقة رقم ٣٣، ص١١١؛ الملف رقم ٣١١/٢٦٧٤، وثيقة رقم٦٠، ص١٣٩؛الملف رقم ٣١١/٢٦٧٨، وثيقة رقم، ص١٣؛الملف رقم ٣١١/٢٦٧٩، وثيقة رقم ٢٠، ص٣٦؛ وثيقة رقم ٢٣، ص٣٩، ملف رقم ٣١١/٢٦٨٠، وثيقة رقم ٧٩، ص ص١٨٦- ١٨٨؛ صحيفة البلاد (بغداد) ، العدد٤٥٣٥، ١ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٩) صحيفة البلاد (بغداد) ، العدد ٤٥٣٦، ٢ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(١٠) د.ك.و، البلاط الملكي، الاضبارة الخاصة بتهاني رؤساء الدول، ملف ٣١١/٣٥٩٣، وثيقة٢٢٦، ص٢٤٦.

(١١) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢٢٧، ص ٢٤٧ .

(١٢) صحيفة البلاد (بغداد) ، العدد ٤٥٣٧، ٣ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(١٣) المصدر نفسه، العدد ٤٥٣٩، ٥ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(١٤) المصدر نفسه، العدد ٤٥٣٨، ٤ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(١٥) سياسي وبرلماني ووزير سابق ولد عام ١٩٠٣ تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٢٣ انتخب رئيسا لنقابة المحامين عدة مرات عين وزيرا للعدلية في ٤ آذار ١٩٤٨، وشغل منصب سفير العراق في تركيا.ينظر :حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٣، بغداد، ١٩٩٨، ص ٢٦٣.

(١٦) تم تعينه بموجب كتاب وزارة الخارجية المرقم ٧٥٧/٧٥٧ في ١٢ شباط ١٩٥٦.د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في القاهرة، الملف رقم ٢٦٨٠ /٣١١، وثيقة رقم ٤، ص ص ٣-٦.

(١٧) المصدر نفسه، الملف رقم ٣١١/٤٦٥٧، وثيقة رقم ٢، ص ص ٨-٩.

(١٨) د.ك.و، أوراق اعتماد السفراء الأجانب في العراق، الملف رقم ٣١١/٤٧٦٤، وثيقة رقم ٣٨، ص ٤٥؛ والملف رقم ٤٦٤٥، (التشريفات) ، وثيقة رقم ٥، ص ٥.

(١٩) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٤٧٦٤ /٣١١، وثيقة رقم ٢٩، ص ٤٦؛ الملف رقم ٤٦٤٥ /٣١١، ص ٦.

(٢٠) إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، بيروت، ١٩٧٠، ص٣٨٩. (٢١) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٨٨.

(٢٢) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٦٩٨ /٣١١، وثيقة رقم ١٦، ص٢١؛محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠-١٩٦٩، ترجمة هنري رياض وآخرون، مراجعة نوري الدين ساتي، الخرطوم، ١٩٨٠، ص ٢٦٣.

(٢٣) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٣١١/٢٦٩٨، وثيقة رقم ٩، ص ١١.

(٢٤) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٣١١/٢٦٩٧، وثيقة رقم ١٦، ص٢١

(٢٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٢-٢٤.

(٢٦) سرحان غلام حسين، التطورات السياسية في السودان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٦، ص ص ٦٩-٧٢.

(٢٧) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٦٩٧؛وثيقة رقم ١١، ص ١٤؛الملف رقم ٢٦٩٨، ووثيقة رقم ٢٠، ص ٣٠.

(٢٨) المصدر نفسه، الملف رقم ٢٦٩٨، ووثيقة رقم ١١، ص ص ١٤-١٥.

(٢٩) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٧، ص ص ٧-٩.

(٣٠) وهو النجل الأصغر للإمام محمد احمد المهدي ولد عام ١٨٨٥، شارك في وفد السودان الذي زار لندن لتهنئة الملك جورج الخامس بالنصر في الحرب العالمية الأولى و منح لقب فارس عام ١٩٢٢، نظم وقاد طائفة الأنصار وكان على صلة جيدة بدعاة الاستقلال توفي عام ١٩٥٩.للتفاصيل ينظر: محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٢١٠-٢١٤.

(٣١) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٣١١/٢٦٩٧، وثيقة رقم ٧، ص ص١٢-١٤.

(٣٢) حاج موسى، المصدر السابق، ص ٣٩٦؛ بشير، المصدر السابق، ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٣٣) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٣١١/٢٦٧٩، وثيقة رقم٧، ص١٤.

(٣٤) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٣١١/٢٦٧٩، وثيقة رقم ٢٤، ص ٣٨.

(٣٥) للتفاصيل عن حلف بغداد وموقف مصر المعارض ينظر: فكرة نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨١، صفحات متعددة

؛ ليلى ياسين الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية حتى عام ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص٦١-٦٣.

(٣٦) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٣١١/٢٦٧٩، وثيقة رقم٢٥، ص٢٨-٣٧ ؛والملف رقم ٣١١/٢٦٨٣، وثيقة رقم٢، ص ٢ .

(٣٧) الأمير، المصدر السابق، ص ص٢٥٠-٢٥١؛د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٣١١/٢٦٨٦، وثيقة رقم ٦٤، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٣٨) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٣١١/٢٦٨٥، وثيقة رقم ٦٤، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٣٩) صحيفة الاخبار (بغداد) ، العدد ٤٦١١، ٢٦ اذار ١٩٥٧؛الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ص ٥٩-٦٠.

(٤٠) المصدر نفسه .

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) د.ك.و، ؛H. Ahmad , From The Arabic press, (London,1970) ,p121 البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٦٩٨ /٣١١، وثيقة رقم ٢٠، ص ص ٥٧-٥٨ .

(٤٣) تؤكد المصادر أن إعلان الاتحاد جاء كرد فعل على إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة التي تشكلت على اثر الوحدة بين مصر وسوريا، وان تفاصيل الاتحاد الهاشمي لم تكتمل بعد عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.للتفاصيل عن الاتحاد الهاشمي ينظر: بينروز، المصدر السابق، ج ١، ص ص ٢٢٨-٢٣٠.

(٤٤) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤٨-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٤٥.

(٤٥) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٣١١/٢٦٩٨، وثيقة رقم ١١، ص١٧.

(٤٦) المصدر نفسه، وثيقة رقم ١١، ص ص ٢٠-٢٩.

(٤٧) المصدر نفسه، الملف رقم٣١١/٢٦٩٧، وثيقة رقم ١٧، ص ٢٠؛وثيقة رقم ١٨، ص ٢٢ .

(٤٨) فاز حزب الأمة بـ٧٣مقعدا في مجلس النواب و١٢ مقعدا في مجلس الشيوخ، في حصل الحزب الوطني على ٤٣مقعدا في مجلس النواب و٧ مقاعد في مجلس الشيوخ وحصل حزب الأحرار الجنوبي على ٢٦ مقعدا في مجلس النواب و٣ في مجلس الشيوخ .الشمالي، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٤٩) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٣١١/٢٦٩٨، وثيقة رقم ١٩، ص ٣٨.

(٥٠) المصدر نفسه، الملف رقم٣١١/٢٦٩٨، وثيقة رقم ٦، ص٩.

(٥١) عرفت باتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير المعروفة بـ (المعونة الأمريكية) ، ووصفت المساعدات الأمريكية على أنها عون إنساني من اجل تحقيق الرخاء لشعوب القارة الأفريقية وقد بلغت حتى عام ١٩٦٩ أكثر من ٤٢١ مليون دولار .جاك ووديس، أفريقيا على طريق المستقبل، ترجمة احمد بلبيع، لا.م، لا.ت، ص ص٩٨-١٠٠؛جيلي عبد الرحمن، المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان، القاهرة، ١٩٥٨، ص ص ٧١-٧٦.

(٥٢) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٣١١/٢٦٩٨، وثيقة رقم ٤، ص ٥.

(٥٣) فشلت الحكومات السودانية المتعاقبة خلال السنوات ١٩٥٦-١٩٥٨في حل مشكلة الجنوب على الرغم من إشراك بعض الأحزاب الجنوبية في البرلمان السوداني وفي الحكومة.عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير غير

منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، صفحات متعددة.

(٥٤) تقع في الجنوب الشرقي لمصر والشمال الشرقي للسودان على ساحل البحر وتضم ثلاث مناطق هي حلفا وحلايب وجبال بارثازوجا . للتفاصيل ينظر : احمد محجوب الشال، حلايب نزاع الحدود بين مصر والسودان، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٣٤-٧٥.

(٥٥) د.ك.و، البلاط الملكي، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٣١١/٢٦٩٨، وثيقة رقم١٩، ص ٣٠.

(٥٦) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٢، ص ٢؛وثيقة رقم ١٣، ص ٢٤

(٥٧) قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨الى ٨ شباط ١٩٦٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٨٠.

(٥٨) د.ك.و، البلاط الملكي، الاضبارة الخاصة بشخصيات رؤساء الدول، الملف رقم ٣٥٩ /٣١١، وثيقة رقم١ -٢، ص ص١ -٢

(٥٩) المصدر نفسه، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٦٩٨ /٣١١، وثيقة رقم ٢٠، ص ص ٥٧-٥٨ .

(٦٠) فترة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم الممتدة بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٣.

(٦١) ليث حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٠٤-٢٠٧وص ص ٢٥٧-٢٨٠؛عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي حتى عام ١٩٧١، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٦٢) للتفاصيل ينظر: بينروز، المصدر السابق، ج٢، ص ص٣٤٧-٣٤٨ ؛الحمداني، المصدر السابق، ص٤٧٦؛ خضر مزهر ثجيل السلطان، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق للفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ لغاية ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠، صفحات متعددة.

(٦٣) واجه عبد الله خليل وحزب الأمة صعوبات كبيرة للاتفاق مع حزب الشعب وباقي الأحزاب بتأليف الحكومة الجديدة وذلك للخلافات حول توزيع المقاعد الوزارية.والى تباين واختلاف أفكار ومبادئ هذين الحزبين ولتضارب واختلاف توجهاتهما في السياسة الخارجية السودانية.فنشأ عن ذلك انتشار الفوضى في الداخل واضطراب في جهاز الحكومة وفي الخدمة المدنية لتهافت رجالات هذين الحزبين على السلطة ومقاعد البرلمان ولعل ابلغ دليل على ذلك احتفاظ بعض وزراء هذين الحزبين بأكثر من منصب وزاري واحد.حاج موسى، المصدر السابق، ص ص ٣٧٩-٣٨٠.

(٦٤) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ٢٤، ص ص ٧٧-٧٨.

(٦٥) قاد الانقلاب الفريق إبراهيم عبود ومجموعة من قادة الجيش بعد اتفاق مع رئيس الوزراء معهم لغرض التخلص من الأزمة السياسية، فترتب على ذلك دخول السودان في فترة حكم العسكر التي عرفت بالأدبيات السودانية بفترة الحكم العسكري الاول١٩٥٨-١٩٦٤.للتفاصيل ينظر: ذاكر محي الدين عبد الله، الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٥٨ -١٩٧١، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ص ٨٤-٩٨.

(٦٦) د.ك.و، المصدر نفسه، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ٢٠، ص ص ٧٠-٧١؛وثيقة رقم ٦، ص ٩٠-٩٥.

) ٦٧) وفي الوقت المحدد أذاع إبراهيم عبود بيانه الأول' والذي حاول فيه إضفاء الشرعية على حركته وإظهارها بمظهر ثوري ومنتقدا فيه سياسة الحكومات المدنية السابقة، ومتهما إياها بالفساد والفوضى وعدم الاستقرار والقصور في تحقيق تطلعات جماهير السودان. كما جاء في بيانه هذا أيضا أن البلاد قد وصلت الى مرحلة من".. سوء الإدارة والفساد والفوضى التي امتدت الى أجهزة الإدارة والمؤسسات العامة.." فكان ذلك حافزا مهما لتحرك الجيش، وأضاف أيضا انه لن يكون لقادة الانقلاب ضغينة أو حقد على احد ولا يسعى قادته للحصول على مكاسب مادية من وراءه. صحيفة الزمان (بغداد) ، العدد

٦٣٩٥، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨؛صحيفة فتى العراق (الموصل) ، العدد ٢٢٠٦، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٦٨) د.ك.و، المصدر نفسه، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ٢٠، ص ص٧٠-٧١ ؛وثيقة رقم٦٠، ص٩٠-٩٥.

(٦٩) صحيفة البلاد (بغداد) ، العدد ٥٣٥٣، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٧٠) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم٢٠، ص ص٧٠-٧١؛وثيقة رقم ٦، ص ٩٠-٩٥.

(٧١) منها على سبيل المثال صحيفة الأحرار (بغداد) ، العدد٢، ١٨ تشرين الثاني١٩٥٨؛ صحيفة الزمان(بغداد) ، العدد ٦٣٨٢، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨، وصحيفة البلاد، العدد ٥٣٥٣، ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨.

(٧٢) صحيفة البلاد، العدد ٣٥٦٥، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٨ ؛ العاني المصدر السابق، ص ٣٣٥.

(٧٣) انظر على سبيل المثال الصحف المشار إليها سابقا .

(٧٤) صحيفة فتى العراق (الموصل) ، العدد ٢٢١١، ١ كانون الأول ١٩٥٨ .

(٧٥) للتفاصيل عن هذه الصحيفة ينظر:منهل الهام عبدال عقراوي، جريدة فتى العراق ١٩٣٤-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢ .

(٧٦) صحيفة البلاد (بغداد) ، العدد ٥٣٦٤، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٧٧) صحيفة فتى العراق (الموصل) ، العدد ٢٢١٩، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٧٨) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ٢٣، ص٧٤.

(٧٩) صحيفة البلاد (بغداد) ، العدد ٥٣٥٧، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(٨٠) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ٢٨، ص٨٨.

(٨١) محمد سعيد الحسن، الدبلوماسية السودانية مواقف وقائع، الخرطوم، ١٩٩٦، ص ص ١٢-١٣ .

(٨٢) حسين، المصدر السابق، ص ١٦١ .

(٨٣) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، ثورة الموصل القومية ١٩٥٩"دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٩، صفحات متعددة .

(٨٤) حنان عبد الكريم الألوسي، العلاقات السياسية العراقية المصرية بين عامي١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ص ٨٤-٨٥؛ نوري العاني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج٢، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٦٧-٢٦٩.

(٨٤) صحيفة الأخبار (بغداد) ، العدد ٤٠٨٣، ٥ آذار ١٩٥٩، والعدد٥٢٠١، ٢٣ مايس ١٩٥٩؛صحيفة الحرية (بغداد) ، العدد ١٤٤٥، ٥ آذار ١٩٥٩ ؛والعدد ١٤٥٣، ٢٣ مايس ١٩٥٩ ؛ صحيفة الزمان (بغداد) ، العدد ٦٥٥٧، ٣ حزيران ١٩٥٩ ؛ والملاحظ أن الخبر عن المحاولة الانقلابية قد نشر في أخر صفحة من الصحف ذاتها .

(٨٥) ولد محي الدين احمد عبد الله عام ١٩٢٠ تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩٣٩ نال شهادة أركان حرب عام ١٩٥٦ .ولد عبد الرحيم شنان عام ١٩٢٢ تطوع في الجيش عام ١٩٣٧ تدرج في الخدمة العسكرية حتى تأهل لدورات ضباط الصف وتخرج ملازم ثاني عام ١٩٣٩ .ينظر، حسين، التطورات السياسية..، ص١٦٣؛ محي الدين احمد عبد الله، التاريخ ومن اجل التاريخ، الأبيض، لا.ت، ص٥٤ .

(٨٦) للتفاصيل عن الانقلابين ينظر:عبد الله، المصدر السابق، ص ص٩٩-١٠٤.

(٨٧) الشمالي، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٨٨) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة ١٨، ص ص٦٢-٦٣.

(٨٩) للتفاصيل ينظر: د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢١٦ /٤١١، وثيقة رقم ٨٥، ص١٤، نقلا عن حسين، المصدر السابق، ص ١٦٧؛جريدة المنار (بغداد) ، العدد٨١٥، ٢٣حزيران ١٩٥٩؛الدستور(بغداد) العدد٧٩٨، ٢٤اذار ١٩٥٩.

(٩٠) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ١٤، ص ص٤٦-٤٨ .

(٩١) حكمت المحكمة بالإعدام ثم أبدل بالمؤبد على الأميرالاي محي الدين احمد عبد الله والأميرالاي عبد الرحيم شنان والبكباشي عبد الحفيظ شنان وحسن إدريس ومحمد علي السيد والصاغ احمد محمد أبو الذهب والسجن والطرد لمدد مختلفة لكل من الضباط عبد الحفيظ حسيب ومحجوب بابكر سوار الذهب وغيرهم.ينظر:د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، ملف رقم ٢٨٣/٤١١، وثيقة١٤، ص ص ٤٧-٤٨؛ وثيقة رقم ٦، ص ١٧.

(٩٢) صحيفة الأخبار (بغداد) ، العدد٥٢٦٤، ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٩؛صحيفة الحرية (بغداد) ، العدد١٥١٥، ١١ تشرين الثاني١٩٥٩؛صحيفة الزمان(بغداد) ، العدد ١٦٨٦، ١١تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٩٣) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ١٨، ص ص ٦٢-٦٣.

(٩٤) للتفاصيل عن هذا الانقلاب.ينظر:عبد الله، المصدر السابق، ص ص١٠٧- ١٠٩.

(٩٥) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٢٨٣ /٤١١، وثيقة رقم ٥-٦، ص ص ١٣-٢٥.

(٩٦) بررت هذه المحاولة من قبلهم بأنها جاءت كرد فعل على انحراف عبد الكريم قاسم عن مبادئ ثورة ١٤ تموز، وكذلك كرد فعل على مجازر الشيوعيين في الموصل وكركوك بعد إخفاق ثورة الموصل في آذار ١٩٥٩.الزبيدي، المصدر السابق، ص ص ٤١٦-٤٢٢.

(٩٧) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٢٨٣/ ٤١١، وثيقة رقم ١٦، ص ٥٤، الألوسي، المصدر السابق، ص ص ٨٧-٩٣.

(٩٨) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٢٨٣/ ٤١١، وثيقة رقم١٨، ص ٥٧ .

(٩٩) ضم الوفد كل من عبد الواحد الأنصاري والشيخ عبد الله الكاشف الغطاء والشيخ إبراهيم مصطفى الأيوبي وإبراهيم احمد موسى النجم وراضي الدجيلي وعبد الله البستاني وزكية شاكر وسافرة جميل حافظ .العاني المصدر السابق، ج٢، ص ص٢٥٩-٢٦٠.

(١٠٠) نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧-١٩٦٣، (بغداد، ١٩٩٠) ، ص ص١٦٠-١٦٣ ؛خليل إبراهيم الزوبعي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩، ج٢، (بغداد، ٢٠٠٠) ص ١٧٧.

(١٠١) مجلة الثقافة الجديدة(بغداد) ، العدد ٦-٧، السنة ٣، كانون الثاني –شباط ١٩٥٩، ص ص ٢-٣.

(١٠٢) مجلة ١٤ تموز (بغداد) ، العدد ١، السنة ١، ٨ كانون الأول ١٩٥٨؛والعدد ٨، السنة ٢، ٢٨ أيلول ١٩٥٩، ص ٧.

(١٠٣) الزوبعي، المصدر السابق، ص ص ١٧٥-١٧٦.

(١٠٤) محمود أبو العزائم، وكنت قريبا منهم، ج١، (الخرطوم، ١٩٩٣) ، ص ص ١٢٤-١٢٥ .

(١٠٥) صحيفة المبدأ (بغداد) ، العدد ٧١، ١٦ شباط ١٩٦٠ .

(١٠٦) قابل الوفد الزعيم عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع .صحيفة صوت الأحرار(بغداد) ، العدد ٣٣٥، ١٢ شباط ١٩٦١؛ أبو العزائم، المصدر السابق، ص ص ١٢٤-١٢٥.

(١٠٧) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٤١١/٢٨٣، الوثيقة رقم١٧، ص٥٦.

(١٠٨) راجع نص البرقيتين في صحيفة الأخبار (بغداد) ، العدد ٥٣١٤، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٠ .

(١٠٩) جاء هذا التصريح بمناسبة عودته الى بغداد بعد انتهاء مهام عمله ليحل محله منير رشيد.صحيفة الفجر الجديد(بغداد) ، العدد٢٤١، ٣١ تشرين الأول ١٩٦٠؛د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم٢٨٣/ ٤١١، وثيقة رقم١، ص١-٢.

(١١٠) الحمداني، المصدر السابق، ص ص ٢٨٠-٢٨١.

(١١١) أعلن هاشم جواد وزير الخارجية العراقي في أواخر تشرين الثاني ١٩٦١ أن حكومته سوف تعيد النظر في العلاقات الدبلوماسية مع كل دولة تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، وقامت الخارجية العراقية بتعميم هذا التصريح على كافة البعثات الدبلوماسية ومنها السودانية في مطلع عام ١٩٦٢. ينظر: الحمداني، المصدر السابق، ص ص ٢٠٨-٢١٠.

(١١٢) د.ك.و، مجلس السيادة، السفارة العراقية في الخرطوم، الملف رقم ٤١١/٣٥١، وثيقة رقم ٨، ص ٦٠ .

(١١٣) للتفاصيل ينظر:احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥ –١٩٨٥ دراسة تاريخية سياسية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٨٠-٨٥ وص ص ١٠٥-١٠٧؛الحمداني، المصدر السابق، ص٢١١-٢٦٠.

(١١٤) د.ك.و، المصدر السابق، وثيقة رقم١١، ص ص ١٠٨-١٠٩؛الحمداني، المصدر السابق، ص ٢٨٠-٢٨١

(١١٥) صحيفة الثورة (الخرطوم) ، العدد ٧٥١، ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣ .

(١١٦) مجلة ١٤ تموز (بغداد) ، العدد ٣٢، السنة ٣، ١٥ تموز ١٩٦١، ص ٣.

(١١٧) المصدر نفسه، العدد ٣٤، السنة ٣، ٢٩ تموز ١٩٦١، ص ٧.

(١١٨) الحمداني، المصدر السابق، ص٢٨١.

(١١٩) صحيفة الشرق (بغداد) ، العدد٥٦٦، ٢٦ آب ١٩٦٢ .

(١٢٠) صحيفة الشرق (بغداد) ، العدد ٦٣٧، ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢ .

(١٢١) للتفاصيل عن المقال الذي حرره احمد العاني في زاوية (قضية الساعة) ينظر:صحيفة الشرق، المصدر نفسه.

(١٢٢) صحيفة الحرية (بغداد) ، العدد ١٧٢٤، ١ نيسان ١٩٦٣ .

(١٢٣) صحيفة الحرية (بغداد) ، العدد ١٦٩٦، ٢٤ شباط ١٩٦٣؛صحيفة الفجر الجديد (بغداد) ، العدد٧٥٣٦، ٢٣ شباط ١٩٦٣

(١٢٤) صحيفة الجماهير (بغداد) ، العدد ٤٠، ٢٦ آذار ١٩٦٣ .

(١٢٥) صحيفة الهدف (الخرطوم) ، العدد ٨٧، آذار ١٩٨٦ .

The Sudan's internal Developments
(1956 1963)
And its impact on relations with Iraq

Dr. Thaker M .Abdullah Al Iraqi

Dept. of history_ collage of Arts
University of Mosul

Full of years (1956-1963) _ in Iraq and Sudan _ both important political developments and different left clear effects on the overall development of relations between the two countries. It was Iraq's contributions and his positions and follow-ups the obvious ones, although modest in some respects, but in which year was within the approach of foreign policy of Iraq used and since the beginning of the monarchy in Iraq until after the fall of 1958 and the establishment of the republican system which, based on the grounds that it was a clear reflection the effects of domestic and international at the same time, however, expressed Iraq since early feelings fraternal national responsibility for the changes and political developments of his brothers in the Arab countries, including Sudan during the period (1956-1963), which is trying this research illustrated through four themes:

- Iraq's Declaration of Independence and the Sudan in 1956:
- Iraq and the political developments in Sudan, 1956-1958:
- Political and military developments in 1958 and its impact on relations between the two countries:
- Internal political developments (1959-1963) and its impact on relations between the two countries.